هموم تجارة السيارات في النجف

النجف / صلام حسن الخزاعي

تعد تجارة السيارات من الموارد المعتمدة التى تعول الكثير من الدول على عائداتها المتنوعة من قبيل الضرائب والرسوم الكمركية واستيراد قطع الغيار مثلما يحصل في بعض الدول اضافة الى منفعتها التى لايمكن الاستغناء عنها في تطوير منظومة النقل بمختلف انواعه للاشخاص والبضائع ولما لذلك من تاثير كبير في تحريك عجلة الحيا ة فلا يمكن لنا ان نتصور حياتنا اليوم من دون السيارة لان ركب الحياة سوف يسير ببطء وسوف تبتعد المسافات وتتوقف عجلة العمل السريعة لذا بات من الضروري تنظيم عملية دخول تلك السيارات الى البلاد بدقة ما دمنا نستوردها بكل اشكالها والوانها وعملية التنظيم هذه تشمل التسجيل في دوائر مديريات المرور العامة والتي قامت بالفعل بتسجيلها تحت مسمى (فحص مؤقت) وبوثيقة تسجيل مؤقتة تحمل اسم المستورد المثبت في وثيقة اخراج السيارة من البلد المصدر (المنفيست) بصفته (مالكاً) وتحمل ايضا اسم المشتري الاول الذي قام بشراء السيارة من المالك و قام بعملية التسجيل في دوائر المرور استنادا الى عقد بيع وشراء خارجي بصفته (حائزا) في مقابل ذلك يجب ان تنظم عملية نقل الملكية بدقة وسرعة عاليتين فيما اذا تم بيع وشراء السيارة بعد ذلك تفاديا لحصول المشاكل وحفاظا على الملكية الشخصية في ما اذا توفي البائع بعد البيع وقبض الثمن قبل تحويل الملكية.

يقول يحيى العبودي تاجر سيارات " ان تجارة السيارات تعاني كساداً كبيراً في مدن العراق كافة الامنة فضلا عن غيرها وذلك بسبب عدم وجود نظام ملكية سريع يضمن لمشتري السيارة حق البيع والشراء لان اكثر السيارات الان سجلت في دوائر المرور (فحص مؤقت) وباسماء وسنوية تسجيل ثابتة تحمل اسم المستورد الذي ورد اسمه في المنفيست بصفته المالك والثاني الذي يقدم عقد بيع وشراء خارجي من قبل المالك واعتمادا على وضع اليد على السيارة يسجل حائزا وبعد ذلك تباع السيارات وتشترى عن طريق توكيل عام من قبل المالك ولايحق لمن اخذ التوكيل بان يوكل غيره الا لمرة واحدة تشطب منها فقرة (يحق له البيع والشراء) فقط له حق قيادتها بالطرقات وبمرور الوقت تباع السيارات اكثر من مرة ولان المالك المسجل في السنوية عادة ما يكون تاجراً كان قد استورد (عشرة الى عشرين سيارة)فمن الطبيعي ان يكون مقيما في الخارج لذا يبقى المشتري الجديد يناضل للحصول على وكالة منه لكن دون جدويواذا ماحصل ووجد المشتري مالك السيارة فسوف يتعرض للابتزاز مقابل اخذ التوكيل بحجة انه كان (يطلب عليه فلوس) وما اكثر ضعاف النفوس خصوصا ان اغلب السيارات بيعت في وقت وسوق غير وقت وسوق اليوم فقبل سنتين كانت مثلا (البطة) موديل ٩٢ (تيوتا كراون) تباع بسعر (٣٠٠٠ دولار) اما اليوم فهي بسعر(٩٥٠٠ دولار) فتبدأ المشاكل والنزاعات التي لاتنتهي الا(بكعدة عشاير)فاما ان يتفق الطرفان ويدفع ا لمشتري المسكين مبلغ المساومة واما ان يبيع سيارته(تفصيخ) فمن اعطى الفرصة لمثل هؤلاء الضعاف النفوس اليس القانون اليس الافضل ان تنظم عملية نقل الملكية بطريقة افضل!! المالك باع السيارة بعقد اعتمدته مديرية المرور وسجلت المشتري بموجب ذلك العقد حائزا لذا يجب ان تنقطع علاقته بالسيارة لاان تشترط المحكمة التوكيل منه حصرا والسبب طبعا من المرور لان المحكمة تتعامل مع السيارة كوثيقة والوثيقة تقول ان مستورد السيارة هو المالك فلو كانت المرور تستبدل الوثائق كلما بيعت السيارة لما احتاج احد للذهاب الى المحكمة و البحث عن المالك لطلب توكيل ولما تعرض احد الى الابتزاز (سكت برهة) ثم قال بنبرة يائسة الجميع يسمعون القصص يوميا فمن يجرؤ على شراء او تبديل سيارته وكما ترى المعارض (تدهدى بيهه الرمانة) لابيع ولاشراء لذا اتمنى يفتحوا على السادة المسؤولين ان يلتفتوا الى هذه القضية ويفتحوا باب التسجيل الدائمي ونقل الملكية السريع حفاظا على اموال الناس اما عامر المعمار صاحب معرض الاصدقاء فقال اذى كانت مديرية المرور العامة تريد الأحتفاظ باسم صاحب (-المنفيس) لتبقى عليه مسجلا مالكاً في ملف السيارة في ارشيف الحاسبة الرئيسي وتمنح المشتري الجديد وثيقة نقل ملكية باسمه وبهدوء قال ابو صلاح السيارة اموال منقولة لذا يخاف اكثر الناس من التورط في سيارة (مابيهه وكالة) حسب القول الشائع اضافة الى غياب أي دور لمديرية المرور لمعالجة جانب ملكية السيارة على اعتبارها (فحصاً مؤقتاً) ولايمكن نقل ملكيتها الابالتوكيل(طيب) قالها ثم اكمل اصبح اليوم عندنا امر واقع جديد يفرض نفسه وهو ان سيارات المنفيس خطوة اقتناءاً وانتشارا عند المواطنين من السيارات المسجلة اذن ماذا انتظر حتى اسجلها دائمية ومن جهة اخرى هذه القضية تؤثر حتى في الجانب الامنى لان الوثيقة الصادرة من المرور من الصعب ان تزور اما وكالة فمن السهل ان تزور ما دامت مكاتب الحاسبات منتشرة من جهتها قالت مديرية مرور النجف وعلى لسان مدير التسجيل في المديرية الرائد(حسن جاسم كاظم)ان مشكلة نقل الملكية هي امام انظار المديرية ومن اولويات مطالبنا لانهاء معاناة المواطنين الان هناك بعض الامور التي اود توضيحها للسادة اصحاب السيارات وهي اولا... ان المعلومات التي ثبتت عن السيارة لايمكن الدخول عليها وتغييرها لانها مثبتة بحاسبة مركزية في مديرية المرور العامة واي تغير في تلك البيانات ممكن ان يشوه ملف السيارة... ثانيا..... لماذا لانقوم بتغيير تلك الوثائق بالتنسيق مع المرور العامة وذلك لان الوثيقة المؤقتة الصادرة الان لايجوز ادخال اية بيانات عليها ان وجدت وذلك لانها مؤقتة وهي صالحة لمدة شهر واحد فقط حسب القانون يقوم صاحب السيارة خلال هذه الفترة بتسجيل سيارته تسجيلاً دائميا فالخلل هو في التسجيل الدائمي الذي تسعى جاهدة مديريتنا بالتنسيق مع مديرية المرور العامة لاستكمال اجراءاته التي سوف تتم في القريب العاجل حيث تم استملاك ارض مساحتها ستة دونمات لمصلحة مديريتنا لتكون مكان اعداد اللوحات وتسجيل المركبات وسوف يكون في كل محافظة مكان مشابه لتسجيل المركبات وعن نشاط المديرية للتقليل من معانا ة المواطنين قال الرائد (حسن) لقد استحدثنا باجا ت خاصة للسيارات التى تحمل لوحات محافظات ممكن ان تكون ضمن المناطق الساخنة بشرط ان يكون صاحب السيارة من سكنة محافظة النجف

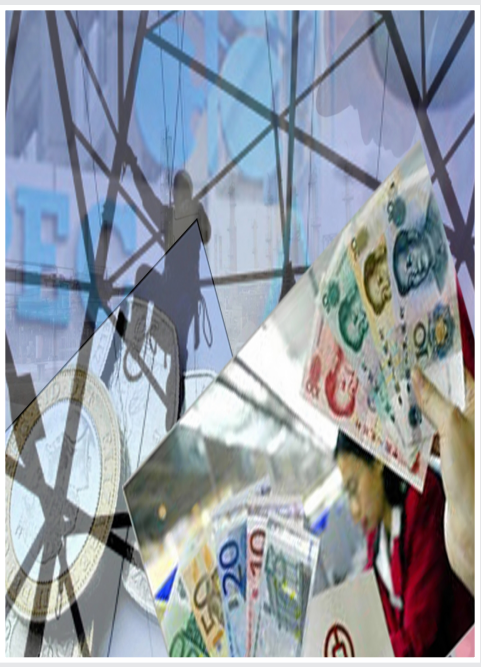

تصاعد مؤشر التضخم في السعودية

أبدى اقتصاديون قلقهم حيال تسارع وتيرة معدل التضخم في المملكة العربية السعودية، الذي سجل أعلى مستوياته في ٧ أعوام بعد أن ارتفع إلى ٤,٤٪ في آب من العام الجاري ٢٠٠٧، مقابل نحو ٣,٨٣٪ في تموز من نفس العام، مع ارتفاع الإيجارات نتيجة لتنامي الطلب على العقار وانخفاض المعروض، بينما أسهم ربط العملة بالدولار الضعيف في تفاقم تكاليف واردات المملكة من المواد الغذائية.

وتخوف الخبراء خلال حديث مع الصحفي فهد البقمي نشرته صحيفة "الاقتصادية" السعودية يوم الجمعة ٥-١٠-٢٠٠٧، من ارتفاع معدلات التضخم في البلاد إلى مستوى يتجاوز معدل نمو الاقتصاد العام، الذي سجل نموا بواقع ٦٪ خلال العام الجاري، مؤكدين أن استمرار التضخم ينعكس سلبا على فاتورة الاستيراد.

عامل قلق

الرقم الحقيقي في السعودية أعلى مما هو معلن في الوقت الحالي حيث أسعار السلع والخدمات ترتفع بشكل مستمر وبنسب غير معقولة

وقال الخبراء "إن ارتفاع معدل التضخم يشكل عام قلق في بعض القطاعات الاقتصادية ومن أبرزها قطاع البناء والإسكان"، مؤكدين أن قياس معدل التضخم يتم من خلال إخضاع ٦٠٠ سلعة للقياس من بينها قطاع خدمات الاتصالات الذي أظهر انخفاضا لكنه لم يؤثر بشكل مباشر في نسبة القياس العام.

وأوضح أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز د. أسعد جوهر أن عدم وجود سياسة نقدية واضحة وقرارات اقتصادية حقيقية لمواجهة التضخم فإن الأرقام ستتصاعد، مشيرا إلى أن الرقم الحقيقي في السعودية أعلى مما هو معلن في الوقت الحالي؛ حيث أسعار السلع والخدمات ترتفع بشكل مستمر وبنسب غير معقولة، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل تجاوزه إلى ارتفاع في أسعار السلع البديلة.

وأكد في الوقت نفسه أن الحديث عن مبررات التسارع في وتيرة التضخم على أنه نتيجة طبيعة للنمو الاقتصادي أمر غير دقيق ولا يستند إلى حقائق على أرض الواقع؛ إذ إن لدينا ٣٠٪ من هذا التضخم تعود إلى الإنفاق الحكومي نتيجة لمعدلات نمو المعروض النقدي، إلا أن هناك أسبابا أخرى من بينها غياب ديناميكية وسياسية نقدية مرنة تستطيع أن تخفض هذا التسارع في ارتفاع أرقام التضخم.

إن خطورة التضخم في السعودية قد تبلغ ذروتها عندما تتوافق أو تزيد عن معدل نمو الاقتصاد العام، وأشار جوهر إلى عدم إغفال الدور غير المبرر لوزارة التجارة خاصة جانب الرقابة على الحركة التجارية الداخلية؛ حيث إن دورها يكاد يكون مفقودا، الأمر الذي أعطى الكثير من التجار مبررات كثيرة في زيادة الأسعار، مطالبا في السياق ذاته أن تتخذ الوزارة دورا أكثر فاعلية في المراقبة للحد من ارتفاع الأسعار الذي يؤثر في دخل المستهلك.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي طلعت حافظ "إن خطورة التضخم في السعودية قد تبلغ ذروتها عندما تتوافق أو تزيد عن معدل نمو الاقتصاد العام"، مشيرا إلى أن التضخم لا يزال في وقتنا الحالي يمكن السيطرة عليه في حال تحرك البنك المركزي "مؤسسة النقد العربي السعودي" لموازنة السياسة النقدية، والتفكير في رفع قيمة العملة السعودية؛ إذ إنه من المؤمل أن تتخذ الجهات المسؤولة خطوات للتحكم في سعر الصرف.

وأضاف حافظ أنه برغم تسارع وتيرة التضخم التي يشهدها الاقتصاد السعودي إلا أن لدينا تجارب بعض الدول المجاورة التي وصل فيها معدل التضخم إلى ٩٪، لكنها تمكنت من السيطرة عليه، خاصة إذا علمنا أن جزءا منه يعرف بالتضخم المستورد أو المصدر إلى السعودية تسبب في الارتفاع العام للسلع، الأمر الذي انعكس سلبا على فاتورة الاستيراد، إضافة إلى إرهاصات النمو الاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع التجارية بما في ذلك أسعار النفط.

وفد من ميسان يناقش مع وزارة الصناعة الية منح القروض

العمارة- المدى

زار وفد من محافظة ميسان وزارة الصناعة للتعرف على آلية منح القروض الميسرة لغرض أستفادة أصحاب الورش والمعامل منها، هذا ما أفاد به مدير مركز المعلومات في محافظة ميسان وقال: أن الوفد التقى المدير العام للتنمية الصناعية حيث جرت مناقشة الخطة المستقبلية للوزارة في مجال تنشيط القطاع الصناعي الخاص من خلال مشروع القروض الميسرة للورش والمعامل الصغيرة في هذا القطاع حيث من المؤمل أن تصل قيمة القرض إلى (٢٥) مليون دينار عراقي كحد أعلى

وتمت مناقشة آلية منح القروض. وعلى صعيد آخر زار وفد محافظة ميسان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث التقى مدير دائرة الأعمار والمشاريع في الوزارة.. وقال مدير مركز المعلومات أن الزيارة تأتي في أطار متابعة مشروع بناء جامعة ميسان، حيث توقعت المشاريع الخاصة بجامعة ميسان التي تتضمن بناء سياج الجامعة والبوابات إضافة إلى مبنى رئاسة الجامعة ومجمع كلية الهندسة التي أدرجت ضمن خطة الوزارة الاستثمارية للعام الحالي. وأشار إلى مناقشة المشاريع المستقبلية التي ستتم المباشرة بها ضمن خطة ٢٠٠٨ للوزارة وتشمل بناء كلية الإدارة والاقتصاد وكلية القانون إضافة إلى مشاريع تكميلية في كلية الهندسة .

ضمن خطة تنمية الاقاليم وبكلفة ٥٦ مليار دينار

احالة ١١٠ مشاريع للتنفيذ في المثنى

السماوة / عدنان سمير

احالت محافظة المثنى ١١٠ مشاريع بكلفة ٥٦ مليار دينار ضمن خطة تنمية الاقاليم للتنفيذ في مختلف القطاعات موزعة في مركز واقضية المحافظة.

واكد السيد احمد مرزوك صلال محافظ المثنى خلال مؤتمر صحفي حضرته المدى ان هناك تاخيراً في تنفيذ المشاريع بسبب وصول الاموال المتاخرة من الحكومة المركزية وعدم وجود الخبرة لدى الادارات المحلية في المحافظات في كيفية صرف مبالغ كبيرة كهذه فضلا عن تلكؤ بعض المسؤولين. وعدم وجود المقاولين والشركات الذين يحملون الدرجات الاولى باستثناء واحد او اثنين وتلك الحالة تكشف عن عدم وجود الامكانيات التنفيذية ولذلك نعمل احيانا خارج السياقات المعمولة.

واضاف كما ان التخطيط يتم بعجالة لذلك فان الواقع والتنفيذ يختلف احيانا عن المخطط والذي نامل تنفيذه حيث ان المحافظة بالرغم من التاخير فان الواجب يقضي تنفيذ ١٣٤ مشروعاً بكلفة ٦٦ مليار دينار في قطاعات الطرق والبلدية والماء والتربية والكهرباء والتخطيط العمراني والجنسية والتعليم العالي والمجاري والصحة والموارد المائية وغيرها واشار الى عدد من المشاريع وصل الى مراحل متقدمة وقد صدرت توجيهات بتسريع معاملات التسليم وهناك خطط لمنح المحافظة صلاحية اكبر لدعم العمل وأكد ان الامور ستكون افضل.

وقال ان المشاريع المحالة من قبل الوزارات والتي تبلغ كلفتها ٤٠مليار دينار معظمها متلكئة.فيما توقفت اوتعثرت كل المشاريع الستراتيجية كطريق ديوانية –السماوة والاسكان العمودي فيما يتواصل العمل بمشروع مجاري السماوة والبالغة كلفته مئة مليار دينار وقد بلغت منه نسبة الانجاز فيه ١٠٠٪ والعمل يتواصل في المحطة الرئيسية.

وحول الشركات الفاشلة قال هناك ضوابط وقانون لابعاد الشركات والمقاولين لوضعهم في القائمة السوداء وقد شكلت لجنة لاستطلاع حركة الشركات وهناك شركة احيلت الى المحاكم المختصة.لذلك يجب تصنيف الشركات وتمييزها من حيث العمل اذا كان جيداً او ردئياً.

وأكد ان المحافظة ترحب باي جهة او شركة استثمارية ولكن لم تات أي فرصة للا ستثمار وهذه العملية بحاجة الى تحرك بالرغم من ان الوضع الامني جيد في المحافظة وهو مايؤهل الشركات للعمل في المثنى ومن المؤمل تشكيل هيئة للاستثمار في المحافظة تتولى استقطاب المستثمرين فيما وضع مجلس المحافظة ضوابط للاعضاء المرشحين للهيئة والبالغ عددهم سبعة اعضاء.وحاليا تتم دراسة ملفات الاشخاص الذين تقدموا لعضوية الهيئة.

وحول معالجة مشكلة البطالة بين الشباب اكد ان هناك عدداً كبيراً من العاطلين في المحافظة وارى المئات من الشباب العاطلين.غير ان هناك حلولاً من خلال البناء والاعمار.كما ان من واجب وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية ان تعالج هذه المعضلة ولكن حصل تلكؤ في عملها منذ منتصف العام الحالي حيث ان العاطلين والعاجزين المسجلين بلغ ١٨الف عائلة مشمولة برواتب الرعاية الاجتماعية علما ان عموم العوائل في المحافظة هي ٩٠ الف عائلة مسجلة ضمن البطاقة التموينية.ونامل من الوزارة اكمال مشروعها باضافة (١٦)الف عائلة حيث ان هناك عوائل تعاني الفقر الشديد.ونامل من الحكومة ارسال معونات عاجلة لألف عائلة اضافة الى اهمية ايجاد فرص عمل.

وحول الاخطاء التي وقعت فيها لجان التثمين للمشاريع اكد ان هناك اخطاء بالتثمين ونحاول ان نشخص الاخطاء ونتخذ الاجراءات المناسبة لان الواقع لايتحمل اخطاء اضافية ونحن مصممون على تجاوز الاخطاء ومحاسبة المقصرين.

وفي سؤال للمدى حول تاكيد جميع المسؤولين على وجود اخطاء ومقصرين ومفسدين ولكن دون معالجة اوحل.قال المحافظ ان نصف الحل ان نشخص وجود الاخطاء ويجب ان نضع الحلول وسنحاسب المخطئين وفي الايام القادمة ستفرز اشياء كثيرة.

وحول سؤال اخر للمدى حول مبالغ الدور السكنية للتدريسين في جامعة المثنى لجذب التدريسين في الجامعات الاخرى قال خصصنا المبلغ المقرر لبناء الدوروسيكون هناك شروع في البناء بعد العيد بل حتى السلفة صرفت وهناك دعم اخر للمساعدة في الحصول على دور سكنية اخرى لجذب التدريسيين من المحافظات الاخرى.

مؤشرات

تراجع

تراجعت اسعار النفط للعقود الاجلة عن مستوى ٧٩ دولارا في التعاملات الصباحية في اسيا يوم الثلاثاء بعد ان انخفضت حوالي ٣ في المئة في الجلسة السابقة وسط موجة هبوط شملت اسواق السلع الاساسية اثارها انتعاش الدولار الامريكي.

وبحلول الساعة ٠٤٣٠ بتوقيت جرينتش كان الخام الامريكي الخفيف للعقود تسليم تشرين الثاني منخفضا ١٩ سنتا عند ٧٨,٨٣ دولار للبرميل بعد ان سجل في الجلسة السابقة أدنى مستوى له في ثلاثة اسابيع عند ٧٨,٣٥ دولار.

وانخفض خام القياس الاوروبي مزيج برنت ١٦ سنتا الى ٧٦,٤٢ دولار.

وقال خبير في اسواق الطاقة "ازدياد قوة الدولار كان له اثر طفيف على سعر النفط."

لكنه اشار ايضا الى انقضاء ذروة موسم الاعاصير في المحيط الاطلسي الذي يستمر رسميا حتى تشرين الثاني غير انه لم يوقع حتى الان اي خسائر مهمة بالبنية التحتية للنفط أو الغاز.

قمح

تراجعت أسعار القمح مع قيام صناديق استثمار بتصفية مراكزها بسبب ارتفاع الدولار الذي ألقى بظلاله على الصادرات الامريكية ولانحسار المخاوف بشأن المعروض.

وارتفعت العملة الامريكية مقابل عملات رئيسية وسط مؤشرات على أن ركود الاقتصاد الامريكي ليس وشيكا برغم الاضطراب في قطاع الاسكان.

وتراجعت أسعار القمح في بورصة مجلس شيكاغو للتجارة بالحد الاقصى المسموح به في يوم واحد مع تسجيل خسائر مماثلة في أسواق كانساس سيتي ومنيابوليس.

واستنادا الى تداولات عقود الخيارات يتوقع أن تفتح العقود الاجلة للقمح تسليم كانون الاول في بورصة مجلس شيكاغو للتجارة منخفضة ١٦ سنتا للبوشل الواحد في المعاملات الالكترونية وأن يفتح عقد اذار منخفضا ١٥ سنتا.

وتراجعت العقود الاجلة لقمح الطحين الاوروبي سبعة بالمئة منخفضة عن مستويات رئيسية للدعم الفني.

اندماج

. قالت المفوضية الاوروبية انها بدأت تحقيقا متعمقا في صفقة شراء شركة . طومسون الكندية للمعلومات المالية لرويترز.

.وقالت المفوضية في بيان "تحقيق السوق الاولي الذي اجرته المفوضية يشير الى ان الاندماج المقترح سيثير مخاوف جادة فيما يتعلق باثار سلبية على المنافسة في عدد من الاسواق في قطاع المعلومات المالية."

وأضاف البيان أن بدء التحقيق المتعمق لا يستبق النتيجة النهائية للتحقيق.

والاندماج المزمع في اطار صفقة قيمتها ٨,٩ مليار جنيه استرليني (١٨,١٤ مليار دولار) سيوجد أكبر مورد في العالم للاخبار والمعلومات المالية للاسواق المتخصصة.

وقالت رويترز وطومسون انهما ستعملان مع المفوضية على حل هذه المسألة وان ظروف المنافسة في هذا القطاع معقدة ومتغيرة.

رفض

رفض المساهمون في شركة ام.جي.ام ميراج عرضا من شركة دبي العالمية لشراء اسهمهم في الشركة التي تمتلك نوادي للقمار في لاس فيجاس.

وقالت دبي العالمية يوم الاثنين انه في عطاء لبيع الاسهم عرضت الشركة شراء ما يصل الى ١٤,٢ مليون سهم في ام.جي.ام ميراج بسعر ٨٤ دولارا للسهم لكن لم يعرض للبيع سوى ٣٤٨٩٠٣ اسهم.

وكانت دبي العالمية التي اشترت من قبل ١٤,٢ مليون سهم بالسعر نفسه تأمل في السيطرة على حصة ٩,٥ بالمئة من أسهم ميراج مقابل ٢,٤ مليار دولار في اطار سعيها لان تصبح مساهما كبيرا في منطقة لاس فيجاس.

لكن العطاء غير الناجح يعني أن دبي العالمية تسيطر الان على حصة ٤,٩ بالمئة فقط من أسهم الشركة.

وكانت اسهم ميراج قد ارتفعت بنسبة تسعة بالمئة بعد اعلان الاتفاق مع دبي العالمية يوم ٢٢ أغسطس اب غير أن سعر السهم تجاوز في الاسابيع القليلة الماضية عرض دبي العالمية مما قلل من الاهتمام بالعرض.

مزادبيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السادس والعشرون بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق ٩/١٠/ ٢٠٠٧ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٣
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٣٢
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢٣٠
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٧١,٧٠٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	١,٠٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٧١,٧٠٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	١,٠٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٢٣٢) دينار/ حوالات.

ب- سعر البيع النقدي (١٢٤١) دينار/ دولار .

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٥,٥٦٥,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٦٦,١٤٠,٠٠٠) دولار.